# كتـــاب (حليفنا صـــدام)
# البـاب الرابـــع
# اعمال التقارب مع ايران

ترجمة: سلام العبودي

**كانت المبادرة الأولى، وهي مبادرة رسمية تجاه إيران، إرسال الخارجية مبعوثين إلى طهران، في ٩ نيسان، هما: أندريه روس، André Ross، الأمين العام، ومارك بونفو، مدير دائرة شمال أفريقيا والشرق الأوسط. وقد شارك الأليزيه في هذه العملية إذ أن روس وبونفو يحملان أربع رسائل من القادة الفرنسيين، منها رسالتا فرانسوا ميتران وجاك شيراك لنظيريهما الإيرانيين. ولقد كانت توجيهات رئيس الوزراء تعسفية، لأنه لا يؤمن كثيرا بنجاح هذه المبادرة. وقد فسر بعض مساعديه موقفه على الوجه التالي: إن فشل المفاوضات سيبرر أكثر الالتزام الفرنسي تجاه العراق.**

حصل روس وبونفو على مقابلة مع رئيس البرلمان الإيراني، رفسنجاني، وقد أوجزا، بعد عودتهما، ما قاله لهما بما يلي: "نحن لا نفهم موقف فرنسا. إن آية الله الخميني يحتفظ، رغم ذلك، بذكرى طيبة لبلدكم! لماذا تضيعون هذا الرأس مال من الود؟ أنتم على خطأ في هذه الحرب، ونحن لا نقبل أن لا تعترف الأمم المتحدة وفرنسا بمسؤولية العراقيين عن اندلاع الحرب. أنتم تراهنون على بلد سيخلق لكم قريبا جدا أسوأ الصعوبات."

أما مسألة الرهائن وشروط إطلاق سراحهم، فلم يجر البحث فيها إذ عارض ذلك رفسنجاني قائلاً: "لا علاقة لنا البتة بهذه المسألة."

بعد ذلك، قام الدبلوماسيان بزيارة وزير الخارجية، ولايتي، الذي طلب منهما الكف عن تزويد العراق بالأسلحة، أو شحن أسلحة إلى إيران أيضا. أخيرا، التقى روس برفيق دوست، وزير حراس الثورة.

وقد تمت التهيئة لهذا اللقاء من قبل المسؤولين في باريس، حيث ساورهم القلق من جواب رفسنجاني حول الرهائن، وجرى في ظروف غريبة. فقد جاءت سيارة تبحث عن أندريه روس، ودارت عدة مرات حول العاصمة، لتتوقف أخيرا أمام بناية قيد الإنشاء. وبين هذه الجدران، التي لم تعتد على المحادثات الدبلوماسية، اكتشف المفاوض الفرنسي رجلاً قصير القامة، غريب الأطوار، عصبيا جداً، وواعيا لما لديه من شعبية نسبية في الغرب. لم يتعلل بالكلمات، بل كان واضحا. فقد طالب أندريه روس بإطلاق سراح أنيس نقاش، المحكوم عليه بالسجن في باريس جراء محاولة اغتيال رئيس الوزراء الإيراني سابقا، شاهبور بختيار، كبادرة لإثبات حسن النية. ولم يعط أي التزام واضح بشأن أطلاق سراح الرهائن الفرنسيين.

بعد عودتهما إلى باريس، أكد روس وبونفو لجان برنار ريمون أن إيران ترغب بتحسين علاقاتها مع باريس بثلاثة شروط: تسوية الخلاف مع مؤسسة إيروديف Eurodif، وإبعاد المعارض الإيراني مسعود رجوي، ووقف شحنات الأسلحة لصدام حسين.

حول الشرط الأخير، رفض جاك شيراك التساهل. فلا مجال للعدول عن مبيعات المعدات العسكرية للعراق. ولكن، ستلبي الحكومة الفرنسية أحد الشروط الإيرانية وذلك "بدعوة" رجوي لمغادرة فرنسا. وتتهم طهران زعيم مجاهدي الشعب، المنفي في منطقة باريس، بتدبير أعمال إرهابية ضد إيران. وفي ٧ حزيران ١٩٨٦، اقتحم رجال من الشرطة المعسكر الحصين لمناصريه في منطقة أوفرسيرواز Auvers-sur-Oise.

اتهم دبلوماسي متقاعد وزير الداخلية، شارل باسكوا، بأنه "قاد العملية على طريقته الخاصة"؛ أي أنه أخطرهم سلفا بمباغتة الشرطة لمعسكرهم، بحيث أن كل ما يمكن أن يكون مثيراً للشبهات قد تم إخفاؤه قبل حصول المباغتة".

❖ ❖ ❖

بموازاة هذه الاتصالات الرسمية مع طهران، جرت مفاوضات سرية بمباركة من جاك شيراك، الذي يلعب هكذا على المشهدين، وبدون أن يحيط الرئيس علماً بذلك. ففي مايس ١٩٨٦، التقى إيتيان ديروزيه Etienne des Rosaies، مساعد شارل باسكوا، يرافقه فيليب روندو Philippe Rondot، مستشار مدير مديرية مراقبة الأراضي، في مدريد، عدة محاورين مقربين من الإيرانيين ومن الفصائل المسلحة الثورية اللبنانية .FARL وحال انتهاء هذه المهمة في مدريد، أي في ٣٠ مايس، ثم في ١٨ حزيران، تم إرسال مبعوثين إلى دمشق هما: جان شارل مارشياني Jean-Charles Marchiani واسكندر صفاء Iskandar Safa، رجل أعمال لبناني، يحملان رسالة إلى الرئيس حافظ أسد، لطلب مساعدته في إطلاق سراح الرهائن ووقف عمليات التفجير.

بفضل هذه المساعي الأولى، صادر وزير الداخلية جزءاً مهماً من ملف الشرق الأوسط، وعزل الخارجية وكذلك الأليزيه.

إن وزارة الخارجية، التي واجهت هذه "النزعة الاستعمارية" لدى شارل باسكوا، لم تستسلم رغم ذلك. فقد جرى تكليف أريك ديسماريه، مدير مكتب جان برنار ريمون، بملف الشرق الأوسط، وبتطوير العلاقات مع طهران والعلاقات مع بغداد. ولأنه رجل ملتزم وعارف دقيق بشؤون المنطقة، فقد أفاد وزيره وفريق جاك شيراك من خبرته. وإذا كان سفير العراق يذهب في الغالب إلى مكتب رئيس الوزراء، فإنه يلقى ترحيبا كبيرا في وزارة الخارجية من قبل ديسماريه، العضو الوحيد في الخارجية الذي لا يزال ضمن دوائر القرار، دون شك.

❖ ❖ ❖

يبدو إن العمل مع طهران قد أعطى ثماره. ففي ٢١ مايس ١٩٨٦، استقبل نائب رئيس الوزراء الإيراني، معيري، في باريس؛ كما في نهاية أيلول، التقى جان برنار ريمون، في نيويورك، بوزير الخارجية الإيراني، ولايتي. وخلال مؤتمر صحفي عقده في تونس، يوم ١٩ تموز ١٩٨٩، لم يتردد جان برنار ريمون في التكهن بأن "تطبيع العلاقات الجاري الآن قد يفضي نحو تسمية سفراء من جديد ومن المحتمل، نحو زيارة من نظيره الإيراني".

إن المفاوضات حول تسوية نزاع الإيروديف، التي قادها جان كلود تريشه، مدير الخزانة، قد أدت إلى نتيجة. ففي تشرين الثاني ١٩٨٦، جرى التوقيع على اتفاق جزئي. وتم تسديد أول دفعة من الدين، ثلاثمائة وثلاثون مليون دولار حولت إلى حساب إيراني.

ومن ثمار هذا التسديد، بشكل خاص، إطلاق سراح خمسة رهائن قبل عيد الميلاد. فقد أطلق سراح فيليب روشو Philippe Rochot، وفيليب آنسن Philippe Hansen، الصحفي في قناة التلفزيون الفرنسية الثانية، في حزيران؛ بينما أطلق سراح كاميل سونتاج Camille Sontage، ومارسيل كودراي Marcel Coudari في تشرين الثاني؛ وأوريل كورنيا Aurel Cornéa في كانون الأول.

اعتقد العديد من رجال الصناعة ورجال الأعمال أن الفرصة أصبحت مواتية لعقد علاقات مع طهران.

قال أحد مستشاري شيراك: "اعتقد البعض حينذاك أن من الآن فصاعداً سيكون بالمستطاع دراسة السوق الإيرانية، بل والبيع للإيرانيين. فقد أجرت شركة كروزو - لوار Creusot-Loire مثلاً محادثات لتجهيز إيران بالمدافع وقذائف الطوربيد. وقد كان لزاماً على دعوتهم إلى التزام الأصول المرعية، وكذلك الأمر بالنسبة لشركة أسلحة أخرى."

❖ ❖ ❖

لكن اعتداءات التفجيرات لم تتوقف، وبقيت الحكومة في حيرة. حتى شارل باسكوا فقد كبرياءه وهو الذي التزم رغم ذلك اعتباراً من شهر نيسان، بإرهاب الإرهابيين. ففي ١٩ أيلول ١٩٨٦، أدى انفجار في مفتشية الشرطة إلى مقتل شخص وجرح ما يقارب خمسين شخصاً. بعد ذلك بيومين، أي في ١٧ أيلول، حدث الانفجار الأكثر دموية أمام السوق المركزي تاتي Tati، في شارع رين. وقد أدى إلى قتل سبعة أشخاص وجرح أربعة وخمسين. ولقد أثار هذا الوضع ذعر الباريسيين بحيث خلت دور السينما والمطاعم والأسواق المركزية الكبرى من روادها لبعض الوقت.

في بداية عام ١٩٨٧، اتجه التحقيق أكثر فأكثر نحو الممر الإيراني، مؤديا بالتالي نحو قطيعة في العلاقات الدبلوماسية مع طهران، في زمن قضية غورجي Gordji، في ١٧ تموز ١٩٨٧ (٥٢).

وفاء واعتمادات لبغداد

السياسة تجاه العراق ميدان احتجزه لنفسه فريق جاك شيراك. فاعتباراً من ١٦ نيسان ١٩٨٦، ولم يكن قد مضى على تشكيل الحكومة سوى شهر واحد، جرى تنظيم اجتماع ضم ممثلين عن الوزارات، في مقر رئاسة الوزارة برئاسة مدير الدائرة الدبلوماسية، فرانسوا بوجون François Bujon، حول "العلاقات مع العراق".

وقد أعلن في هذا الاجتماع أن الحكومة يجب أن تلتزم بمضاعفة "المبادرات السياسية" من أجل أن تظهر "إخلاصها للصداقة مع بغداد وثقتها بمستقبله" (٥٣).

ولقلقهم من ملاحظة بوادر حوار فرنسي - إيراني، حث العراقيون أصدقاءهم الباريسيين على إثبات أنهم ظلوا مخلصين لالتزاماتهم. وهكذا، كانت المفارقة في أن الانفتاح باتجاه إيران قد جرت ترجمته بتسريع شحنات الأسلحة إلى العراق.

في آذار، أبرم أول اتفاق لبيع طائرات سمتية نوع بوما Puma وسوبر دوفان Super-Dauphin. بعد ذلك بشهر، وقعت شركة تومسون - براندت Thomson-Brandt العقد "جوبتر Jupiter" لتزويد العراق بمدافع هاون عيار ١٢٠، ذات مدى ٢٥ كم، وبذخائر. وبهدف إظهار حسن النية، قبل مكتب رئيس الوزراء، الذي كان قد سمح بعملية البيع هذه، بتقديم تنازلات مهمة:

أوضح محضر هذا الاجتماع الذي ضم ممثلين عن الوزارات المعنية، والمذكور أعلاه، أن "سفير فرنسا في بغداد سيقوم، ابتداء من ١٧ نيسان، بمسعى لتسوية آجال الدفع المدنية المستحقة (...). وسوف يسأل عن نوايا العراق بشأن الاستحقاقات غير المدفوعة". وقد طلبت الوثيقة ذاتها، بشأن مناقشة عقد "جوبتر"، تفادي أي "مفهوم سياسي سلبي في نظر العراقيين". أخيراً، طلب مكتب رئيس الوزراء إعداد دراسة حول إمكانيات زيادة الامتيازات النفطية في العراق.

وبما إن العراق مثقل بالديون، فقد فاجأه ممثل أدوارد بالادور وزير المالية، في ذلك الاجتماع الذي عقد في مكتب رئيس الوزراء، فاجأه بالقول: "إن العراق اليوم في وضع المفلس" ورغم هذا الإثبات، أجازت الحكومة بيع مدافع تومسون - براندت، دون ممارسة أدنى ضغط بشأن آجال الاستحقاقات غير المدفوعة وضد رأي وزارتي التجارة الخارجية والمالية.

هذا "الإخلاص" وهذه "الثقة بالمستقبل" تجاه العراق ينطويان على خطر أن يكون الثمن غالياً. إذ كانت بغداد مدينة حينذاك لفرنسا بثلاثة عشر مليار فرنك بشأن العقود المدنية وعشرة مليارات بشأن عقود التسلح.

❖ ❖ ❖

في ١٠ حزيران ١٩٨٦، قام طارق عزيز بزيارة جديدة لفرنسا. وأكد إن "ليست هناك غيمة تعكر صفو سماء العلاقات الفرنسية-العراقية". وقد كان لقاؤه مع جاك شيراك لم تنقصه الحرارة. ولقد وعد زعيم الدبلوماسية العراقية "بأن الصداقة بين بغداد وباريس تبقى وتستمر كذلك". وأضاف: "إن تطبيع العلاقات الفرنسية- الإيرانية لن يؤثر أبداً على العلاقات بين فرنسا والعراق". ولم يكن ذلك الكلام إلا من باب اللياقة؛ إذ إن العراقيين يراقبون عن كثب تقرب باريس من طهران.

بعد ذلك بشهر، في ١٥ تموز ١٩٨٦، عقد اجتماع في مقر رئاسة الوزارة برئاسة جان بيك Jean Picq، مستشار رئيس الوزراء، ولن يحضر الاجتماع أي ممثل من الأليزيه (٥٤). وقد نوقشت في الاجتماع، في المقام الأول، المسائل المالية، وديون العراق التي قدرت بعشرين مليار فرنك لم تزل في تزايد. فقد قرر جاك شيراك قبل مدة قصيرة الموافقة على إرجاء جديد للتسويات المنتظرة. وحيث إن باتريس فيال، ممثل (إدوارد بالادور) ذكر تحفظات وزير المالية، رد جان بيك بحجة لا تدحض: "بالنسبة لرئيس الوزراء، تمت تسوية اتفاق إعادة جدولة الآجال المستحقة. وعلى وزير المالية أن يتدبر أمره لتسوية المسألة، و إلا فأنه سيتعرض لغضب رئيس الوزراء". ورغم هذه الإهانة، عاد باتريس فيال نفسه ليقول : "إن كل الدول الأخرى التي تبيع للعراق منتجات زراعية وغذائية تبيع ذلك باعتماد لمدة سنتين ويتم لها الدفع بشكل طبيعي. في حين نمنح تحت اعتماد لمدة ست سنين ولا يدفع لنا!".

ونتيجة لشعورهم بالخطر الذي يمثله موقف المالية وموقف أدوارد بالادور، تكفل مجهزو العراق بالأمر بأنفسهم. فداسو بدأت تفاوض العراقيين مباشرة، ودون طلب أدنى ترخيص حكومي، على أمل رؤيتهم يهتمون بالطائرات ميراج ٢٠٠٠ والتمكن من بيعها لهم بالآجل. ولأن حالة التعايش تفترض أيضاً التصرفات الجيدة، فقد سعى تجار الميراج إلى كسب ود فرانسوا دي غروسوفر، صديق ومساعد ميتران، والذي وظفته مجموعة مصانع داسو مستشاراً لديها في كانون الأول ١٩٨٥، وقامت تومسون، من جانبها، بتطويق عدد من مساعدي قصر الأليزيه.

لكن بالنسبة للعراق، فإن مكتب الاعتمادات والطلبات المقبولة، يقع في مقر رئاسة الوزراء.

❖ ❖ ❖

إن الموقف الحذر، إن لم يكن الانتقادي من جانب الدوائر المالية، والذي يؤيده أدوارد بالادور، ليس له تأثير كبير أمام تصميم جاك شيراك ومستشاريه.

وهناك إثبات آخر على هذا التصميم حصل في ٩ كانون الأول ١٩٨٦، ففي ذلك اليوم، عقد في مقر رئاسة الوزارة واحد من تلك الاجتماعات التي تحضرها لجان صغيرة تتيح مناقشة بعض الموضوعات الحساسة، دون أن يعرف الأليزيه بذلك. إنها حجة إضافية حين يتعلق الأمر بعقود أسلحة جديدة.

بعد ذلك بيومين، أي في ١١ كانون الأول، وجه شيراك مذكرة سرية إلى الوزراء المعنيين، عنوانها "بيان القرارات" ذكر فيها إن المفاوضات مع بغداد يجب أن تجرى "في جو من الثقة" وتمكن من تحديد ما هي "الحاجات الأكثر إلحاحاً للعراق" في مجال الأسلحة. إثر ذلك، أعلنت التنازلات التالية: "١٠٪ بدل ٢٠٪ حين الطلب (...) ٢٠٪ بالنسبة للأكزوزيت، بالنسبة لطائرات الميراج، ستمنح باريس اعتمادات لأربعة وعشرين شهراً.

أخيراً توضح مذكرة جاك شيراك أن "شروط التمويل والاعتماد - يجب أن تبقى سرية". وما فهمه من وجهت إليهم المذكرة بسهولة هو أن على فرانسوا ميتران أن يتجاهل أن للمرة الأولى سيتم بيع أسلحة لزبون تعتبره دوائر إدوارد بالادور مفلساً. وقد قدم سبب آخر لبقاء هذه المذكرة سرية وهو أن من الأفضل، خلال فترة التفاوض بشأن إطلاق سراح الرهائن في الأقل، أن لا تعلم طهران أي شيء عن المزايا التي منحت لعدوها.

❖ ❖ ❖

في الوقت ذاته الذي تبنت فيه رئاسة الوزراء هذه الإجراءات، قامت مديرية مراقبة الأراضي بتحقيق أتاح اكتشاف مخبأ للأسلحة. ففي ١٧ كانون الأول، صادر رجال مكافحة التجسس، في منطقة أولنائي - سو بوا Aulnay-sous-Bois، في ضواحي باريس، مسدسات رشاشة ومتفجرات. وبشكل خاص، ما زنته أربعة كيلوغرامات من التوليت، موضوعة في صندوق. وكان مالك هذه الترسانة من الأسلحة معارضاً سورياً هو نزار حلاق Nizar Halak. وقد رفعت مديرية مراقبة الأراضي تقريراً إلى شارل باسكوا توضح فيه أن أجهزة مخابرات صدام هي التي "مونت" هذا المعارض السوري بهذه الوديعة. وقد أحيطت علماً بهذا السر مجموعة من الدبلوماسيين في وزارة الخارجية. ولكن ليس القضاة الذين كلفوا، عشية عيد الميلاد، بفتح تحقيق بشأن "عصابة إجرامية وخرق للقانون الخاص بالأسلحة والمتفجرات". ولأن السرية تتطلب ذلك، لم يصدر بشأن أسلوب العراقيين السيئ هذا أي بيان حماسي، كما جرت العادة.

ولقد اختفت عادة أخرى أيضاً. ففي عيد الميلاد لعام ١٩٨٦، لم ترسل سفارة العراق أية هدايا إلى مساعدي قصر الأليزيه، كما فعلت في السنة السابقة. فقد أصبحت مظاهر الصداقة، منذ تلك السنة فصاعداً، حكراً على مستشاري جاك شيراك.

الفصل الرابع

الرسالة المخفية إلى الرئيس

تمثل مهمة ميشيل نوار في بغداد، في حزيران ١٩٨٧، شهادة وفاء جديدة في التعاون بين البلدين. وقد كانت هذه الزيارة الثانية. إن ميشيل نوار قد سبق أن التقى صدام حسين في تشرين الثاني ١٩٨٦ . بحجة المشاركة في معرض بغداد الدولي، وهي تظاهرة يريد صدام حسين عبرها أن يوضح أن الحرب لا تمنع التقدم الصناعي للبلد. لكن ميشيل نوار لم يكتف، أثناء وجوده في بغداد، بالحضور الرمزي والتجول في قاعات المعرض. فرحلته يجب أن "تحاط بأقصى درجات الحذر"، حسب ما قاله لمستشاريه؛ كما أن جاك شيراك قد كلفه بنقل رسالة شخصية لصدام حسين.

قبل سفره بوقت قصير، وفي نهاية اجتماع للوزراء، انتحى شيراك وبالادور ونوار جانباً لمناقشة هذه المهمة. ومرة أخرى، أعلن بالادور، المتحفظ دائماً، معارضته لأي تنازل للعراقيين. ولكن، بما أن شيراك لم يأخذ بنظر الاعتبار الدعوات للحذر من جانب وزير ماليته، فقد طالب نوار، بالحذر والقليل من الميل لإتباع تهورات شيراك، بتعليمات تحريرية؛ وهي التعليمات التي لخصها أمام مستشاريه: "قال لي شيراك أن أرضخ بشأن ما هو أكثر إلحاحاً بالنسبة للعراقيين، وحين يكون من المستحيل عمل غير ذلك."

❖ ❖ ❖

لقد كان بالمستطاع أن تكتب رسالة جاك شيراك إلى صدام حسين بالعربية، في باريس. ولكن عهد بها إلى رجل ثقة، هو سفير فرنسا في بغداد، موريس كوراج، لدواعي ضمان سريتها، دون شك. وقد كلف بترجمتها إلى العربية من قبل متعاون كتوم.

في ٢٤ حزيران، وجه أريك ديسماريه، مدير مكتب جان برنار ريمون، برقية مجفرة إلى موريس كوراج. كانت البرقية تتعلق برسالة ليست للتوزيع. وحسب القواعد المعمول بها في الخارجية، فإن المرسلة إليه الرسالة وحده يطلع عليها (ولكن يجب طبعا أن تحال إلى من يترجمها إلى العربية ...). ولم يقم مكتب الوزير. حيث تصنف برقيات الخارجية التي تنقل إلى فرانسوا ميتران، بإدراجها ضمن الوثائق التي أرسلت ذلك اليوم إلى قصر الأليزيه (٥٥).

❖ ❖ ❖

المقدمة الموجزة للبرقية تتيح للسفير الفرنسي تفسير ما مطلوب منه:

وزارة العلاقات الخارجية
برقية صادرة
في ٢٤ حزيران ١٩٨٧
رسالة إلى السفير - ليست للتوزيع
الموضوع: رسالة من رئيس الوزراء إلى الرئيس صدام حسين
تجدون، لاحقاً، نص الرسالة التي وجهها رئيس الوزراء إلى الرئيس صدام حسين، والتي ستقدم لمقامه السامي من قبل السيد ميشيل نوار.
سأكون ممتناً لكم إعدادكم ترجمة لهذا النص، بهدف تقديمها في الوقت ذاته إلى رئيس الدولة العراقي عبر مبعوث رئيس الوزراء.
ثم يأتي نص رسالة جاك شيراك:
=== بداية النص ===
السيد الرئيس، صديقي العزيز،
انتهز فرصة مهمة وزير التجارة الخارجية، ميشيل نوار، في بغداد، وهو أحد المقربين مني، والذي استقبلتموه في تشرين الثاني الماضي، لينقل لكم خالص مشاعر التقدير والصداقة، الموجهة، عبر شخصكم، إلى الشعب العراقي.
وهي فرصة بالنسبة لي لأطلعكم على أفكاري حول المواضيع التي تهم بلدينا.
وكما أوضح لكم السيد رمضان، فإني طلبت من السيد نوار أن يكون مبعوثي الشخصي في بغداد لاختتام المفاوضات التي تعرفونها. إنها تتعلق بالفصل الجوهري في العلاقات الفرنسية - العراقية، سواء في الظروف الحالية أم في المستقبل. إنني على قناعة تامة بأن مباحثات السيد نوار في بغداد ستقود إلى الاتفاق النهائي، المقنع والمقبول لدى الطرفين؛ وهو ما أتمناه. إن التعاون الذي بدأ منذ أكثر من أثني عشر عاماً، بدفع مشترك من قبلنا، في هذا المجال الأساسي لسيادتكم واستقلالكم وأمن بلدكم، يشكل محورا رئيسياً لعلاقاتنا. وهذا إلى جانب المشروعات الأخرى التي باشرت بها فرنسا والعراق، أو تلك التي من المقرر المباشرة بها سوية، لمصلحة بلدينا.
ومهمة السيد نوار في بغداد قد وفرت لي الفرصة كذلك كي أكرر لكم القول كم أنا أشاطركم مشاعركم تجاه الضرورة القصوى لإجراء تسوية عادلة وشاملة للنزاع مع إيران. ففرنسا تعلم ما يعنيه استمرار النزاع من تضحيات للشعب العراقي. إن فرنسا مهتمة كذلك بالتهديد الذي يمثله هذا النزاع على أمن دول الخليج، كما على حرية الملاحة في هذا الممر المائي الدولي. لذلك، فإن من واجب كافة الدول المسؤولة أن تضاعف الجهود لوضع نهاية للمأزق الحالي. ونرى، كل يوم، أن مستقبل هذه المنطقة، الذي يتعرض لمراهنات كبيرة، لا يمكن أن يتم تصوره خارج عودة للسلام وإقامة علاقات حسن جوار بين الدول المعنية، عبر التاريخ والجغرافية، للعيش سوية، في إطار احترام الخيارات الخاصة بكل بلد. ونحن نعلم أن العراق مستعد لذلك منذ زمن طويل. ونحن سعداء لأنه رد بالإيجاب على دعوات المجموعة الدولية بهذا المعنى.
هذه القناعة بأن لن يكون الحل العسكري، هنا مثلما هو الأمر في أماكن أخرى، هو الحل لخلاف بين دولتين، وإن تسوية شاملة تحترم الحقوق الأساسية للطرفين هي قناعة في مصلحة جميع دول المنطقة والمجموعة الدولية كلها، كل ذلك يبرر اليوم جهدا جماعياً، بشكل خاص في مجلس الأمن، الذي عهد إليه ميثاق الأمم المتحدة مسؤولية رئيسية في حفظ السلام والأمن الدوليين.
إن فرنسا تساند بعزم وتصميم وبفاعلية هذا المسعى. ورأيها إن مجلس الأمن يجب أن يتبنى أخيراً إجراءات فعالة تضمن وقف العمليات الحربية وافتتاح مفاوضات شاملة. المهمة ليست سهلة، لكن الموقف الحالي، وتوجه بلدي وصداقته لبلدكم يتطلبان القيام بها بشكل جيد.
ويبدو لي أن ذلك شعور الأعضاء الدائمين الآخرين في المجلس. على أية حال، كونوا واثقين يا سيادة الرئيس، إن فرنسا من جانبها، لن تدخر جهودها لحث مجلس الأمن والأمم المتحدة على التحرك بحزم.
في الوقت ذاته، نحرص باهتمام خاص، على أن لا تتجه الأفكار المطروحة في مجلس الأمن إلى تحديد إجراءات يمكن أن تفضي، تحت غطاء المساواة في التعامل بين طرفي النزاع، إلى ضرب العراق ظلماً وحرمانه من الوسائل الضرورية لضمان أمنه. أجدد لكم، بشأن هذه النقاط الجوهرية، تأكيد اهتمامي الشديد
تلك هي الملاحظات التي أردت أن أعلمكم بها بمناسبة زيارة السيد نوار. إن الوجود المتزايد للقوات البحرية للقوى العظمى في الخليج وتوصيات قمة فينيسيا يمكن أن تهيئ مادة لأفكار أخرى. وبإمكان السيد نوار، إذا ما رغبتم، استعراض نظرتنا حول هذه المواضيع. سأكون بالطبع سعيداً بان يستطيع مبعوثي الوقوف على وجهة نظركم في جميع المسائل التي ترون أن من المفيد بحثها معه.
وإذ أكرر لكم الأهمية التي أوليها لاستمرار روابط الصداقة والتعاون بين بلدينا، أرجو أن تتقبلوا، سيادة الرئيس، التعبير عن تقديري العالي وذكرياتي الشخصية المخلصة.

التوقيع

جاك شيراك

---

(٥٢) كان وحيد غورجي Wahid Gordji، من ناحية رسمية، مترجماً في السفارة الإيرانية في باريس. لكنه، في الحقيقة، الرجل الثاني في السفارة. ولأنه حامت الشكوك حوله بكونه العقل المدبر لعمليات التفجير التي جرت في باريس. فقد غادر جواً، في نهاية الأمر، إلى طهران، حراً، بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني ١٩٨٧، إثر استجواب بسيط بصفة شاهد، من قبل القاضي بولوك Bou-louque.

(53)محضر هذا الاجتماع، الذي صنف بكونه من الأسرار الدفاعية "سري- دفاع"، والذي حضره ما يقارب عشرين شخصا ممثلين عن الوزارات المعنية، منشور نصه في الملحق رقم (٤) . اعتبارا من نهاية ١٩٨٦، لم يعد سعيد المهدي وشركته MEDP (شارع فوبورغ سان أونوره Fau-bourg-Saint-Honoré - باريس) الوسطاء مع رجال الصناعة الفرنسيين والموزعين للعمولات على حزب البعث والجنرالات العراقيين. فقد أعدم سعيد المهدي في تشرين الأول ١٩٨٦، ومنذ ذلك الحين حل محله فريق من الأكراد "الموالين لصدام". واستمر الأمر هكذا حتى عام ١٩٩٠، (٥٤) نص محضر الاجتماع هذا منشور في الملحق رقم (٥) المكون من ست صفحات.(٥٥) يتضمن الملحق رقم (٧) النص الكامل لهذه الوثيقة المكونة من أربع صفحات.

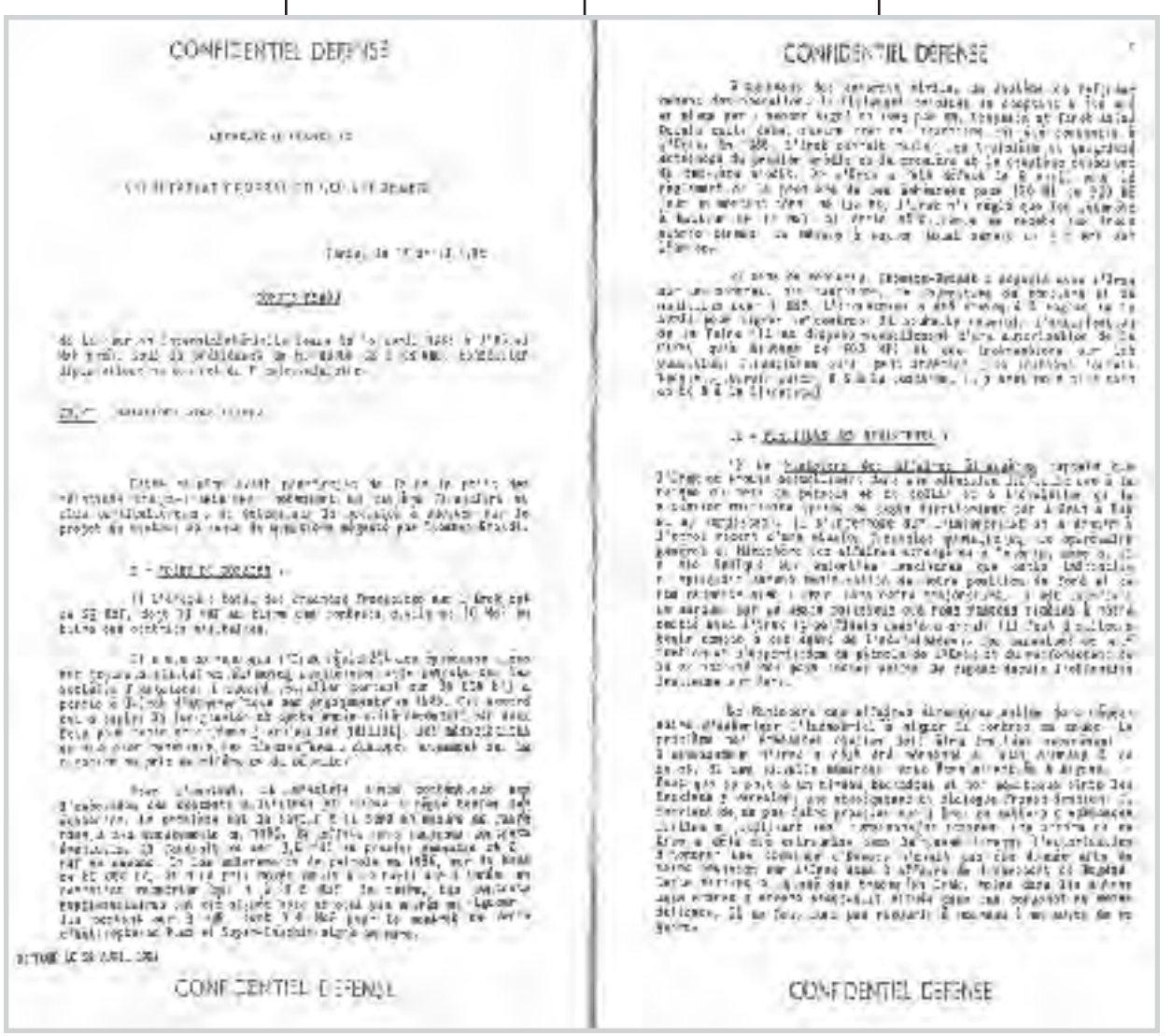
CONFIDENTIEL DEFENSE

CONFIDENTIEL DEFENSE